منظمة المؤتمر الاسلامي حول فلسطين:
م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد

[في ختام اجتماع عقده وزراء خارجيات الدول الاسلامية في اسطنبول، وانتهى مساء العاشر من آب (اغسطس) ١٩٩١، أصدرت منظمة المؤتمر الاسلامي وثيقة بعنوان «اعلان اسطنبول»، حدّدت فيها موقفها من التحرّكات الجارية بشأن تسوية أزمة الشرق الاوسط؛ ودانت، بشدة، السياسة الاسرائيلية؛ وجدّدت تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وتأكيدها لوحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني في جميع المحافل والمؤتمرات والنشاطات المتعلّقة بقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي ما يلي نصّ الوثيقة].

أكد المؤتمر تضامنه الفعّال، ودعمه الكامل للنضال العادل الذي يخوضه، ببسالة، الشعب الفلسطيني؛ وحيّا، باعتزاز كبير، صموده البطولي وتضحياته الجسام، واستمرار، وتصاعد، انتفاضته المباركة في مواجهة جيش الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، وتصدّيه الشجاع لممارسته القمعية والوحشية. وطالب الدول الاعضاء بتقديم أشكال الدعم كافة، السياسية والاقتصادية، الى الشعب الفلسطيني.

ودان المؤتمر، بشدة، استمرار السياسة الاستيطانية والتوسّعية للحكومة الاسرائيلية، وطردها للمواطنين العرب الفلسطينيين، منتهكة بذلك حقوق الانسان الاساسية، والمعاهدات والمواثيق الدولية كافة. واعتبر المؤتمر ان انشاء المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري يعدّ عقبة أساسية أمام الجهود الدولية المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وطالب المؤتمر المجتمع الدولي بسرعة توفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، والتزام اسرائيل، الدولة المحتلة والمعتدية، تطبيق كافة بنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والخاصة بحماية المدنيين زمن الحرب.

كما حثّ المؤتمر السكرتير العام للأمم المتحدة على دعوة الدول الاطراف الموقّعة على اتفاقية جنيف الرابعة الى الاجتماع، بغية اتخاذ التدابير اللازمة التي ترغم اسرائيل على احترام بنود هذه الاتفاقية، طبقاً لالتزاماتها الدولية.

وأعرب المؤتمر عن استمرار قلقه العميق من استمرار تنفيذ مخطط تهجير اليهود السوفيات والفلاشا وغيرهم الى اسرائيل، وتوطينهم، بكثافة شديدة، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وكذلك الجولان السوري المحتل، ممّا يمهّد الطريق للصهيونية العالمية للقيام بتنفيذ مخططها الاستعماري باقامة ما تسمّيه «اسرائيل الكبرى»، ممّا يشكّل خطراً جسيماً على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ويهدّد سلامة الدول العربية، والاسلامية.

وطالب المؤتمر مجلس الامن الدولي بتشكيل لجنة دولية للاشراف والرقابة على عدم الاستيطان في الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري؛ وأكد حق العودة للشعب الفلسطيني الى أرضه ووطنه المحتل، والذي أقرّته الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الرقم ١٩٤. ودعا المؤتمر، بهذا الصدد، حكومات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والدول الصديقة المعنيّة بالتوقّف عن منح اسرائيل التسهيلات والمساعدات والقروض المالية، حتى تمتثل وتطبّق كافة قرارات الشرعية الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وقد أكد المؤتمر ان القضية الفلسطينية هي قضية المسلمين الاولى، وهي جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ وأيّد الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل، والشامل، في منطقة الشرق الاوسط، الذي يستند الى قرارات الشرعية الدولية، ودعا الى